الهارون يشارك في اجتماع مجلس محافظي المصارف المركزية العربية

مدبولي: الاقتصاد العالمي أظهر صلابة وتماسكا أمام الوقوع في دائرة الركود

الاضطرابات الجيوسياسية تضع حكومات الدول في منطقتنا العربية أمام تحديات غير تقليدية

يتوجب تحسين أطر سياسات المالية العامة وزيادة التبادل التجاري وتعظيم حجم التدفقات المالية العابرة للحدود

أبوالغيط: مشكلة الديون أصبحت مجددا أزمة عالمية تحتاج في تقديري إلى علاج شامل

لا يمكن الفصل بين التحديات الاقتصادية الكبيرة و تزايد المخاطر الأمنية في بيئة دولية مضطربة

رئيس الوزراء المصري يلقي كلمته

انطلقت بالقاهرة أمس الثلاثاء اجتماعات الدورة الاعتيادية ال48 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تحت رعاية الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ومشاركة الكويت ممثلة في محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون.

وقال رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية إن انعقاد فعاليات هذه الدورة يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية شديدة التعقيد حيث تتشابك تداعيات الأزمات المتلاحقة مع التطورات والاضطرابات الجيوسياسية لتلقي بظلالها على العديد من مناحي الحياة ولتضع حكومات الدول لاسيما في منطقتنا العربية أمام تحديات غير تقليدية.

وأضاف مدبولي أن هذه التحديات تستلزم التعامل بأساليب ومناهج مستحدثة تأخذ في اعتبارها مختلف العوامل والمؤثرات والمتغيرات ولا تغفل في الوقت ذاته عن البعد الاجتماعي مع ضرورة التنسيق والتعاون الوثيق فيما بين القائمين على رسم السياسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

وأشار إلى أن تلك التوترات أسفرت عن اتساع رقعة الموجات التضخمية ما استلزم معه إحداث تغييرات ملموسة في ترتيب أولويات السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة النقدية التي عمدت إلى الاتجاه نحو إجراء رفع متلاحق لأسعار الفائدة في سبيل كبح معدلات التضخم.

ولفت إلى أن هذا الأمر كان له انعكاساته غير المواتية على النمو الاقتصادي وتمويل التنمية في معظم الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة لاسيما في ظل فجوة الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة 2030 والتي قدرت بحوالي 4 تريليونات دولار أمريكي بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

وتطرق مدبولي لما هو متوقع في أسواق العمل نتيجة التغيرات والتطورات المتسارعة في التقنيات الإلكترونية الحديثة مبينا في هذا الصدد أنه من المتوقع أن تشهد هذه الأسواق بعض التحولات الجذرية حيث يشير صندوق النقد الدولي إلى احتمالية تأثر ما نسبته 40 في المئة من الوظائف التقليدية على مستوى العالم بتزايد الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وأضاف أنه على الرغم من كل تلك التحديات والمتغيرات المتلاحقة فإنه يمكن القول إن الاقتصاد العالمي قد أظهر صلابة وتماسكا أمام الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي بعد إقدام البنوك المركزية في أنحاء العالم على رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم.

وقال انه "وبغض النظر عن آثار ذلك على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة نشاط التجارة الدولية إلا أننا ننظر بتفاؤل حذر في إمكانية استقرار وتحسن أداء الاقتصاد العالمي".

كما أكد رئيس الوزراء المصري أن إحداث تحول حقيقي في اقتصادات دول المنطقة العربية يرتكز بالضرورة على تحقيق طفرات واسعة في قطاع الاستثمار والإسراع في وتيرة التحول في استخدام الطاقة وذلك بالتوازي مع السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية.

وأوضح أن هذا الأمر يتطلب بالتبعية انتهاج حزمة من الإجراءات الرامية إلى تحسين أطر سياسات المالية العامة والسياسات النقدية وزيادة معدلات التبادل التجاري وتعظيم حجم التدفقات المالية العابرة للحدود وتحسين مناخ الاستثمار وتدعيم جودة المؤسسات.

وأكد أن الحكومة المصرية بكل مؤسساتها لا تألو جهدا في صياغة وتنفيذ الأولويات والتوجهات الإستراتيجية للفترة القادمة مستهدفة في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام مع التركيز على رفع نسبة مساهمة كل من الاستثمارات والصادرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 50 في المئة وبما يدعم معدلات التشغيل لتوفير ما يقارب 8 ملايين فرصة عمل خلال الفترة 2024 – 2030.

ومن جهته أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط في كلمته عن أمله أن تخرج الاجتماعات بخلاصات تعزز من سبل التعاون والتنسيق بين أعضاء الجمعية العمومية في ضوء التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم على كافة الأصعدة وبصفة خاصة الصعيد الاقتصادي.

كما أعرب أبوالغيط عن تقديره لجهود صندوق النقد العربي والدور الحيوي الذي يقوم به باعتباره شريكا هاما للحكومات العربية في تعزيز مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي.

وقال إن "العالم يمر بمرحلة دقيقة من التحولات الاقتصادية فبعض مظاهر العولمة تتراجع والاعتماد الزائد على شبكات التوريد ثبت أنه يحتاج لمراجعة والتضخم مشكلة تعاني منها دول كثيرة بما يستلزم إدارة حكيمة لأسعار الفائدة تحافظ على النمو" مشيرا إلى ان "مشكلة الديون اصبحت مجددا أزمة عالمية تحتاج في تقديري إلى علاج شامل".

وشدد على أنه لا يمكن الفصل بين هذه التحديات الاقتصادية الكبيرة وبين تزايد المخاطر الأمنية في بيئة دولية مضطربة ومتوترة تنذر بعودة الصراعات بين الدول الكبرى بما ينعكس حتما على الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي.

وتابع "ولا شك أن المصارف المركزية تتحمل مسؤولية كبيرة في إدارة السياسات النقدية في هذه المرحلة المضطربة سياسيا واقتصاديا وتعمل المصارف في بيئة متغيرة متداخلة المشكلات وتتطور أدواتها باستمرار خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية وتذبذب الأسواق العالمية وزيادة منسوب انعدام اليقين".

وأعرب أبوالغيط عن ثقته في قدرة المصارف العربية وفي إمكاناتها وخبرات كادرها البشري على إدارة هذه المرحلة الصعبة بكل ما تقتضيه من يقظة ومرونة في الحركة وقدرة على التكيف والتعامل مع الصدمات الطارئة.

ويشارك بالاجتماعات التي يستضيفها البنك المركزي المصري كل من المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور فهد التركي ومحافظ البنك المركزي السعودي رئيس مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي أيمن السياري وعدد من محافظي البنوك المركزية العربية ورؤساء المؤسسات المالية العربية والدولية وكبار المسؤولين والخبراء المصرفيين وبعض سفراء الدول العربية.

ويتناول الاجتماع العديد من الموضوعات الهامة ذات الأولوية الاقتصادية في الفترة الحالية ويأتي على رأسها إدارة السياسة النقدية في بيئة يكتنفها عدم يقين مرتفع وتواتر للصدمات بالإضافة إلى تداعيات مديونية القطاع الخاص على الاستقرار المالي في الدول العربية ودور المصارف المركزية في التعامل مع قضايا التغير المناخي فضلا عن مناقشة الضوابط التنظيمية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي.

وتناقش الاجتماعات كذلك نتائج أعمال اللجان الفنية وفرق العمل المتخصصة في المجالات المتعلقة بعمل البنوك المركزية العربية بالإضافة إلى اعتماد التقرير السنوي للاستقرار المالي في الدول العربية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد وإقرار الصيغة النهائية للقضايا المقترح إدراجها في الخطاب العربي الموحد الذي يتم إلقاؤه خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي سنويا.

«أجيليتي غلوبال» تستثمر في صندوق استثماري جديد بالشرق الأوسط وأفريقيا

طارق سلطان

أعلنت "أجيليتي جلوبال بي إل سي"، المشغل والمستثمر طويل الأجل لمجموعة من الشركات العالمية والإقليمية الرائدة في قطاعاتها، عن توجه ذراع الاستثمارات الجريئة التابع للشركة للاستثمار في صندوق جديد يهدف إلى توفير رأس المال للشركات الناشئة في الشرق الأوسط وأفريقيا، ويدار الصندوق الجديد من قبل شركة "جلوبال فينتشرز" وهي شركة استثمارية تتخذ من دبي مقراً لها، ومتخصصة في الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتضم محفظتها أصولاً بقيمة تزيد عن 300 مليون دولار أمريكي.

ومن ناحيتها، تشمل محفظة ذراع الاستثمارات الجريئة في "أجيليتي جلوبال" حصصاً استثمارية في تقنيات الطاقة الصديقة للبيئة، والخدمات اللوجستية الرقمية، فضلاً عن التجارة الإلكترونية، وتقنيات القطاعات الطبية والزراعية للشركات الناشئة. وتتكون المحفظة من شركات مقرها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشركات تبحث عن فرص تجارية أو تسعى للتوسع في المنطقة. وتدعم "أجيليتي جلوبال" الجهود الرامية إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال في المنطقة، مقدمةً الموارد والخبرات للشركات الناشئة التي تطور استراتيجيات دخول السوق.

وبدوره صرّح طارق سلطان، رئيس مجلس إدارة "أجيليتي جلوبال": "لطالما كنّا من الداعمين للأعمال التي يقودها الجيل الجديد من رواد الأعمال والمبتكرين في الكويت وفي منطقتنا المفعمة بالابتكار والطاقات، لذلك يسعدنا أن نعزز دعمنا لهذه الشريحة من خلال ذراع الاستثمارات التابع للشركة وصندوق "جلوبال فينتشرز" الجديد، والذي بدوره يشجع الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المنطقة على تحويل الأفكار والابتكارات الرائعة إلى أعمال تجارية قابلة للنمو والتوسع."

وأضاف سلطان: "ندرك جيداً أن صناديق الاستثمارات الجريئة التي تقودها النساء تشكل حوالي 15% فقط من جميع ممولي الاستثمارات الجريئة، ولهذا يسعدنا دعم هذا الصندوق الذي يحظى بقيادة نسائية مهنية ومحترفة، ويحدونا أمل كبير أنه مع استمرار نمو منظومة الشركات الناشئة في المنطقة، ستتولد فرص جديدة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأعمال التي تقودها النساء، ونحن ملتزمون بأن نكون جزءًا من توسيع تلك المنظومة."

ومن ناحيتها قالت نور سويّد المؤسس والشريك الإداري في جلوبال فينتشرز: "هناك توجه ملحوظ نحو تحسين كفاءة استخدام الموارد، لا سيّما في قطاع سلاسل الإمداد، ومن ثَمّ نعتقد أن صندوقنا الجديد، وهو الصندوق الثالث للشركة، يتماشى استراتيجياً مع الصناعات المتجهة نحو التحول التكنولوجي في الأسواق الناشئة خلال العقد المقبل. نحن ممتنون جداً بوجود إلى جانبنا شركة عريقة ورائدة في قطاع سلاسل الإمداد إقليمياً وعالمياً مثل "أجيليتي جلوبال"، مثمنين لها هذا الدعم الكبير، ونتطلع إلى المضي قُدماً بشراكتنا، بينما ندعم المبادرين الذين يحملون رسالة ولديهم عزيمة قوية لمعالجة التحديات الحرجة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا."

وتجدر الإشارة إلى أن شركة "جلوبال فينتشرز" تدير ثلاثة صناديق، جميعها تستهدف شركات قائمة على الابتكار في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ويذهب استثمار "أجيليتي جلوبال" الجديد إلى الصندوق الثالث، والذي تم إنشاؤه في مطلع العام الجاري لتمويل الشركات الناشئة المبتكرة في مجال تقنيات قطاع سلاسل الإمداد وتقنيات الطاقة والتقنيات الزراعية. ويُذكر بأن الصندوق الأول للشركة تم إطلاقه في عام 2018، بتركيز خاص على التقنيات المالية، أما الصندوق الثاني فقد تأسس في عام 2022 ليركز على الاستثمارات في التقنيات الطبية والابتكارات الرقمية في القطاع الصحي.

للعمل ببرنامج " شهادة الائتمان المعتمد "

«التجاري» يجدد التعاون مع «Moody's Analytics»

جدد البنك التجاري الكويتي التعاون مع وكالة موديز Moody's Analytics ، إحدى المؤسسات الدولية الرائدة في مجال البحوث والدراسات المالية والتدريب، للعمل ببرنامج " شهادة الائتمان المعتمد" المقدم لموظفي البنك بالتعاون مع الوكالة. ويأتي هذا التجديد في ضوء النجاح الكبير الذي حققه البرنامج منذ انطلاقه في شهر يوليو 2023، والذي اشتمل على سلسلة محاضرات تدريبية حضورية ومحاضرات عن بعد في مجال الائتمان تخللتها دراسات وحلقات نقاشية.ومن المعروف أن هذا البرنامج التدريبي يركز على المحاسبة للمصرفيين وتحليل مخاطر الأعمال والمخاطر المالية وتحليل لقوائم التدفقات النقدية ومهارات الاتصال والعرض المرئي الفعال إلى جانب المهارات العملية وتحليل المخاطر الهيكلية وهيكلة الائتمان والتوثيق والتميز في إدارة العلاقات.

وفي هذا السياق صرح صادق العبدالله – مدير عام قطاع الموارد البشرية قائلاً:" يسعى البنك التجاري دائماً إلى تطوير وتشجيع موارده البشرية من خلال تدريبهم وصقل مهاراتهم المهنية وتخطيط مساراتهم الوظيفية وتعزيز خبراتهم إيماناً من البنك بأهمية الاستثمار في العنصر البشري ودعم الطاقات الكويتية الشابة لتحقيق أحد ركائز الاستدامة بتمكين الشباب الطموح من المساهمة في بناء المستقبل، ونحن فخورين بنتائج هذا البرنامج".

وأضاف العبدالله: " نثمن التعاون الكبير مع وكالة موديز وتقديمهم للبرنامج التدريبي ، ونؤكد على مواصلة جهودنا لتحفيز موظفينا والاستثمار في مواردنا البشرية، التي تمثل أهم عوامل نجاح مصرفنا، عن طريق التعاون والشراكات مع العديد من الجامعات والمؤسسات التدريبية المرموقة لعقد برامج هادفة إلى إعداد جيل من أصحاب المواهب والكفاءات لشغل مناصب قيادية ومواجهة التحديات المستقبلية، ونتمنى مشاركة موظفينا والتزامهم بهذا البرنامج التدريبي بالإضافة إلى أداء مهامهم الوظيفية الموكلة إليهم كما نتمنى لجميع المشاركين التوفيق والنجاح في مسيرتهم المهنية".

ومن جانبه أعرب سهيل شامية – مدير البيانات والمخاطر والامتثال وحلول التعلم في موديز عن شكره للبنك التجاري الكويتي على الثقة التي منحها للوكالة والتعاون معها قائلا: " نحن سعداء بهذا التعاون الوثيق في مجال التدريب مع البنك التجاري الكويتي ونؤكد على حرصنا الدائم على تقديم أفضل الخدمات والحلول التدريبية لموظفي البنك بما يحقق بناء القدرات والاستثمار الأمثل في رأس المال البشري بالاستفادة من القدرات والخبرات الكبيرة المتوفرة لدينا".

وفي الختام ، وجه العبدالله شكره لرئيس ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك على دعمهم المستمر والمتواصل لمثل هذه المبادرات والبرامج التدريبية إيماناً منهم بأهمية دعم الكوادر الكويتية ومساهمتهم الفعالة في تحقق رؤية وإستراتيجية البنك التجاري ورسالته الرامية إلى "بناء المستقبل معاً".